

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٣٤٨**

الثلاثاء، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

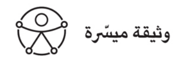
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1828202 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، للمشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد غريفيث إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من عمان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب عن تعاطفي معكم، سيدتي الرئيسة، ومع حكومة بلدكم وشعبكم في هذا اليوم المأساوي الذي أحزننا جميعا لفترة طويلة.

عندما دعوت إلى إجراء مشاورات بين الأطراف اليمنية في جنيف، لم أتوقع لها على الإطلاق أن تكون مهمة سهلة. فالأطراف لم تجتمع لأكثر من سنتين، وظلت الحرب تتصاعد على جميع الجبهات تقريبا، والثقة في أدنى مستوياتها، على ما أعتقد، والتكاليف البشرية والإنسانية تتزايد باستمرار. وظلت الأطراف حبيسة لدوامة العنف. وعلى النقيض من ذلك، فإن الضحايا الرئيسيين لهذه الحرب، أبناء الشعب اليمني، ظلوا يتوقون، بطبيعة الحال، إلى حل سياسي سلمي يمكن أن ينهي بؤسهم، ويضع حدا للحرب ويمنحهم حكومة قادرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد تعلمت كذلك أن هذا الأمر لم يعد سباقا بين المؤسسات والحلول السياسية والعسكرية. بل إنه، عوضا عن ذلك، سباق من أجل إنقاذ ما تبقى من مؤسسات الدولة في أقرب وقت ممكن. إن ذلك الشعور بالإلحاح هو الذي شجعني -كما تعلمون، سيدتي الرئيسة - على المضي قدما مع الأطراف بغية بث روح من الأمل في هذا النزاع ولتقديم خطاب بديل لخطاب الحرب.

وبعد ستة أو سبعة أشهر من المناقشات المكثفة مع الأطراف، واستنادا إلى اقتناعي الراسخ، مدعوما بمجلس الأمن، بالحاجة إلى حل سياسي للنزاع، قررت أن أدعو إلى مشاورات رسمية من شأنها أن تؤدي إلى استئناف للعملية السياسية. وبالفعل، كان لي شرف أن أكون حاضرا في المجلس في ٢ آب/أغسطس لأعلن عن تلك الدعوة (انظر S/PV.8323). ويسرني أن أبلغ المجلس أنه، على الرغم من عدم وجود أحد أطراف المشاورات في جنيف في الأسبوع الماضي، وعلى الرغم من أنها لم تتم على النحو المخطط لها، نجحنا في استئناف العملية بدعم قوي من الشعب اليمني والمجتمع الدولي.

وبطبيعة الحال، خاب أملي مثلي مثل الآخرين، لعدم تمكننا من الإتيان بالوفد من صنعاء إلى جنيف. ولم يكن ذلك ما خططت له في الأسبوع الماضي، وأنا بالتأكيد لا أريد لذلك أن يحدث مرة أخرى، ولا يريد ذلك أي واحد من بيننا. ولكني لن أواصل الانجرار وراء الخوض في تفاصيل المسائل العديدة التي كان علينا التغلب عليها معا، حتى وإن لم نفلح، في نهاية المطاف، في الإتيان بالوفد إلى جنيف. وأشدد على أن الجميع - في جنيف وفي عمان وفي الائتلاف وفي الحكومة اليمنية - يحاول التغلب على المسائل التي عرضت علينا، ولكننا ببساطة لم ننجح في هذا الخصوص. وأعد بأنني سأعمل على ضمان عدم حدوث ذلك مرة أخرى.

ستشهد العملية السياسية اليمنية، شأنها في ذلك شأن العديد غيرها من شاكلتها، صعودا وهبوطا. إن التحديات التي واجهناها في الأسبوع الماضي – وأفترض أن هذه رسالتي الأساسية – تظل عقبات مؤقتة يتعين التغلب عليها. ولا يمثل ذلك إشارة، في رأيي، على أن الحالة السياسية والعسكرية، مهما كانت مزرية – وربما لأنها مزرية – لا تساعد على إجراء مشاورات رسمية. ولا بد لنا من مواصلة التركيز على تعزيز العملية السياسية، ولا سيما في هذه المراحل المبكرة الهشة، وبناء الزخم المطلوب لكي نتمكن من تحقيق فوائد ملموسة لليمنيين في جميع أنحاء اليمن. وهذه العملية لا تتعلق ببساطة بتنظيم حدث كبير، وبالفعل، قصير ثم الانتقال إلى حد آخر. إنها تحتاج، عوضا عن ذلك، إلى توفر إرادة سياسية وتصميم والتزام من قبل جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك أعضاء المجلس، علاوة على وضع مصالح الشعب اليمني فوق كل اعتبار آخر. ولذلك، فإني انظر إلى دوري باعتباري أعمل مع الأطراف لفهم شواغلها وآمالها وتوقعاتها، ليتسنى لي تزويدها بما يلزم من مساعدة ودعم للمضي قدما بالعملية. ولذلك يتمثل دوري، وربما على نحو مثير للجدل على نحو ما، في تشجيعها ولكن من غير فضحها والعمل معها من غير تقويضها، مع تذكيرها، على الدوام، بضرورة احترام التزاماتها ومسؤولياتها تجاه الشعب اليمني والمجتمع الدولي.

وإذ تستأنف الأطراف الجهود الرسمية للتوصل إلى حلول توفيقية ولبناء الثقة، من المهم أن لا نسمح لأنفسنا بالتورط مرة أخرى في مواجهات عسكرية واسعة النطاق. وكما قلت، فإن القتال يتصاعد في جميع الجوانب، ولكننا لم نر هجوما بعد على مدينة أو ميناء الحديدة، على الرغم من وجود عمليات في ضواحي المدينة. وآمل أن يستمر الأمر على ذلك المنوال. ويساورنا قلق إزاء شن قوات حركة أنصار الله هجمات نحو المملكة العربية السعودية، كما ذكر المجلس مرارا، وتبين الهجمات على البحر الأحمر الخطر المستمر الذي يشكله النزاع على الأمن الإقليمي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانخفاض المستمر في قيمة الريال اليمني والتدهور الاقتصادي الأوسع نطاقا يدفعان الناس إلى المزيد من حالات الضعف والفقر. والإحباط آخذ في الارتفاع، ومعه الخطر الذي يشكله النزاع، ولا سيما في الجنوب – فقد اندلعت خلال الأيام الـ ١٠ الماضية مظاهرات واسعة النطاق في المحافظات الجنوبية. وقد عبر المحتجون عن قلقهم إزاء الحالة الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية، وهم يذكروننا بأهمية الاستماع إلى الأصوات الجنوبية وضمان مشاركتها المجدية في الترتيبات التي تضع حدا للنزاع. لقد التقيت بعدة جماعات جنوبية في الأشهر الأخيرة، وسألتقيهم مرة أخرى. وقد كانوا يؤيدون بقوة حل شواغلهم من خلال الحوار وحريصين على المشاركة – ويسرني أن أقول – في العملية السياسية.

وسأواصل مناقشاتي من خلال القيام بمجموعة من الزيارات في الأيام المقبلة، بما في ذلك غدا، إلى مسقط ثم إلى صنعاء، للانخراط مع القيادة السياسية في هاتين المدينتين. وأتوخى تحقيق هدفين من الزيارة. أولا، أعتزم إحراز تقدم ملموس في الوقت الذي أستفيد فيه من المناقشات في جنيف بشأن تدابير بناء الثقة، بما في ذلك تبادل السجناء وفتح مطار صنعاء. ويشجعني كثيرا النهج الإيجابي للغاية والمفتوح والبناء، تجاه المسائل، الذي لمسته من حكومة اليمن ومن التحالف الذي يدعمها. وأنا حريص على استعراض التزامات عامة تجاه إحراز تقدم بشأن تلك المسائل في الأيام المقبلة.

وهدفي الثاني، كما هو متوقع، هو الحصول على التزام قوي من الأطراف بعقد مشاورات إيجابية مستمرة. ويحدوني الأمل في أن ألتقي حكومة اليمن في الرياض، وأتطلع إلى رؤية الرئيس هادي منصور. ولا بد لي أن أقول إنني في غاية الامتنان له ولحكومته على دعمهما لجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة

لإيجاد حل سياسي للنزاع. وأنا ممتن له ولحكومته كذلك على حضور وفدهما إلى جنيف وعلى مشاركته البناءة في ظروف – على نحو ما – غير عادية.

كما أعتزم أن أتشاور قريبا، كما سبق أن قلت، مع عدد من الجهات المعنية الجنوبية للاتفاق على مشاركتها المجدية في العملية. وأود أن أضيف أننا، على الأقل، كان لنا شرف حضور مجموعة من النساء يتمتعن بنقاط قوة متينة في مجالات محددة بشأن مختلف القضايا. وبالنظر إلى حقيقة أنه كان هناك زمن متاح أكثر مما كان متوقعا، أعتقد أنه سيكون لدينا مسار إيجابي للغاية في المستقبل، فيما يتعلق بكيفية إسدائهن المشورة لي والإسهام بشكل مجد في العملية. إن شمول العملية أمر حاسم لتحقيق النجاح، وبينما هناك طرفان رئيسيان، سيكون حري بي أن استمر في التماس مشاورات أوسع مع الأشخاص الذين أعتقد أنهم سينصحونني بشأن تحسين أداء واجباتي.

وأخيرا، فإن ما يجعلني أمتن لكم كثيرا، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة اليوم، بعد وقت قصير من اجتماعات جنيف، بل، وقبل أن أستطيع تحديد مسار إيجابي للعودة إلى السلام، أود أن أقول هذا – الطريق إلى السلام لا يكون خطا مستقيما على الإطلاق؛ إنه سيكون وعرا على الدوام، ولا سيما في وقت تبدأ فيه العملية من جديد بعد سنتين من العداء والمعارضة والشك والبلبلة وانعدام الثقة.

وليس بمستغرب أن يكون هناك، في هذه الحالة، من يجد صعوبة في الحضور، أو أن هناك من لم يجد عناصر تثير الاهتمام. وهذه ليست المرة الأخيرة التي سنواجه فيها صعوبات، لكنني متأكد من أنها ستكون الأخيرة التي نواجه فيها هذه الصعوبة الخاصة.

ولكن هذا لا يعني أبداً– وهذا سبب سعادتي لوجودي هنا – أن عملية السلام باتت أكثر صعوبة. بل إنها أضحت أكثر إلحاحا. وأعتقد أننا تعلمنا بعض الدروس في جنيف، وإن جاز لي، أود أن ألتمس استمرار دعم المجلس لجهود المجتمع الدولي ومكتبي، تحت رعاية الأمين العام، للعودة إلى طاولة المفاوضات في أسرع وقت ممكن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته الإعلامية. إن التحدي الذي يواجهه لم يغب عن بالنا أبدا، ولذلك، نقدر عمله دائما.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة، وهو ما نقدره كثيرا. كان أمراً جيدا للغاية أن نسمع من المبعوث الخاص. ونحن نقدر جهوده. ونشاركه خيبة أمله لكون أن المحادثات لا تمضي قدما على النحو المرسوم، ولكنه أمر طيب أن نسمع أن المشاورات التي تمكن من عقدها تمخضت عن بعض النتائج الإيجابية. وأعتقد أن الشمول من بين النقاط التي ذكرها السيد غريفيث، وخاصة فيما يتعلق بحضور المرأة، وأعتقد أنه ممتاز. لكنني أحث جميع الأطراف، بما في ذلك الحوثيين، على الوقوف وراء العملية التي يقودها المبعوث الخاص، والاستثمار في تدابير بناء الثقة والمشاركة في المشاورات مستقبلاً بحسن نية. ولا بد أن ذلك سيتطلب مرونة من جميع الأطراف، ولكن لا يخفى علينا جميعا، كما قلنا مرارا، أنه ما من بديل لحل سياسي.

ونحن ندعم السيد غريفيث، ونود أن نواصل دعمه إلى آخر مدى. ويمكننا أن نقدم لأعضاء مجلس الأمن بعض العناصر الصحفية، لو كان ذلك موضع ترحيب، كوسيلة للتعبير عن وقوف المجلس وراءه في هذا الوقت وهو يسعى لجمع كل الأطراف مرة أخرى معا. وأعتقد أن ما قاله عن اقتصاد اليمن يضيف المزيد من الإلحاح إلى وضع بائس بالفعل. وعليه، فإنني آمل أن نتمكن جميعا من البناء على ذلك.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث على إحاطته الإعلامية الواقعية التي قدمها لنا اليوم، وكذلك على مثابرته ومرونته.

سوف أتناول ثلاث مسائل: أولاً، العملية السياسية؛ ثانيا، آثار النزاع على السكان المدنيين؛ ثالثا، الحالة الإنسانية.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، فإننا نشاطر مارتن خيبة الأمل لأن أحد الأطراف لم يشارك في المشاورات المرتقبة للغاية في جنيف في نهاية الأسبوع الماضي. ومع ذلك، فإن بداية هذه النوعية من المشاورات ليست سهلة أبدا، لا سيما بعد عامين من انعدام الثقة المتزايد بين الطرفين منذ المفاوضات الأخيرة في الكويت. ويتعين إعادة بناء الثقة خطوة خطوة، ونثني على جهود مارتن في تحقيق ذلك.

وتدابير بناء الثقة، كما اقتُرِحت ونوقشت في جنيف، تركز على أهم المسائل التي نواجهها في اليمن – رفاه المواطنين اليمنيين العاديين وقضايا مثل استئناف الرحلات الجوية الطبية من مطار صنعاء ومعالجة الاقتصاد اليمني المنهار. ونحن نؤيد هذا النهج بقوة وندعو الأطراف إلى إبداء حسن النية في هذا المنعطف الحاسم. وينبغي لها التفاعل مع المبعوث الخاص من خلال اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق تلك الأهداف.

ويجب التغلب على الانتكاسة الثانوية التي حدثت في نهاية الأسبوع. وينبغي ألا تستخدم لتبرير تصعيد في ساحة القتال. إن الحل السياسي السلمي والمستدام هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وللأسف، شهدنا بالفعل زيادة في الاشتباكات في الحديدة، فضلا عن تزايد التوترات في عدن. وندعو جميع الأطراف إلى إظهار التزامها بالسلام. وينبغي أن تبدي ضبط النفس والتهدئة والانخراط دون شروط مسبقة في العملية التي تيسرها الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا الخاص لجهود مارتن في تعزيز مشاركة المرأة في العملية، وهي النقطة التي أوضحها للتو.

ثانيا، فيما يتعلق بآثار النزاع على السكان المدنيين، فقد ناقشنا في المشاورات الأخيرة التي عقدها المجلس الارتفاع المقلق في عدد الضحايا المدنيين جراء ازدياد الأعمال العدائية. ومنذ ذلك الحين، شهدنا المزيد من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وتشمل تلك الانتهاكات هجوما على شاحنة أغذية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، وغارة جوية في الدريهيمي، وإصابة مدنيين نتيجة لإسقاط صاروخ حوثي. ونحن ندين تلك الممارسات. ونحن، كمجلس، يجب أن نستمر في توجيه إشارة واضحة إلى جميع الأطراف بأن عليها أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني، وينبغي أن تكف عن انتهاكاتها. ويجب أن تظل المساءلة تحتل مكانة عالية في جدول أعمالنا، بما في ذلك الحفاظ على اتفاق سياسي مستقبلي.

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإن الشواغل التي أثارها المبعوث الخاص بشأن الأثر الإنساني المدمر لأي تصعيد آخر في الحديدة وعدن ما زالت حاضرة مثلما كانت دائما، وقد عبر المجلس نفسه عن ذلك مرارا. وتمشيا مع البيان الرئاسي الصادر في آذار/مارس (S/PRST/2018/5)، نواصل الإصرار على الفتح الكامل والمستدام لمينائي الحديدة والسليف، فضلا عن توزيع الإمدادات دون عوائق في جميع أنحاء البلد. ويشمل ذلك تأمين وصول السفن التي تحمل الحاويات والوقود، بتيسير من آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش.

ختاما، إن تنشيط العملية السياسية والوصول بها إلى نهاية ناجحة ستكون عملية طويلة على الأرجح. وقد اتخذت الخطوات الأولى. وحتى تستمر العملية في المضي قدما، يجب على جميع الأطراف أن تضطلع بمسؤوليتها. وينبغي لها أن تتجاوز الكلمات وأن تبدي التزامها باتخاذ خطوات ملموسة

لاستعادة الثقة. وسنبقى مشاركين عن كثب مع تقدم السيد غريفيث في عمله. وأعرب عن الأمل في أن يظل مجلس الأمن متحدا في دعم المبعوث الخاص في السعي إلى حل سياسي سلمي ومستدام لما فيه صالح شعب اليمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا، أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث على إحاطته الإعلامية وجهوده الدؤوبة للجمع بين الأطراف للانخراط في المناقشة. وأكرر أن مارتن يحظى بالدعم الكامل من فرنسا. أود أن أنقل ثلاث رسائل موجزة، قبل أن أتناول بعض النقاط بمزيد من التفصيل خلال المشاورات التالية.

تعرب فرنسا عن أسفها لعدم انعقاد المحادثات التي كان من المقرر إجراؤها في جنيف بدعوة من الأمم المتحدة. وكما ذكر السيد غريفيث بوضوح، لا بد من ضمان إمكانية استئناف الحوار. وربما كانت جنيف فرصة ضائعة في هذا الصدد، لكنها ليست بأي حال نهاية للجهود المبذولة للمضي قدما بالعملية السياسية.

رسالتي الثالثة هي أن علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن ندعو الأطراف إلى مواصلة الانخراط مع المبعوث الخاص من أجل استئناف الحوار في أقرب وقت ممكن والمضي بالعملية السياسية قدما، وهو الحل الوحيد الممكن للنزاع في اليمن، كما نعلم جميعا. ووساطة الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد نحو إعادة إطلاق المناقشات بغية التوصل إلى اتفاق بشأن إدارة ميناء الحديدة، واستئناف المحادثات، والوقف الدائم للأعمال العدائية وتحديد معالم الحل السياسي. وقد حان الوقت لتنفيذ تدابير بناء الثقة التي حددها المبعوث الخاص، بغية التوصل إلى اتفاق سياسي مستدام وشامل وجامع.

رسالتي الثالثة هي مسألة الاستعجال. إن السعي للتوصل إلى حل سياسي ليس ضروريا فحسب، بل هو أمر ملح كذلك، فالحالة الإنسانية الكارثية بالفعل مستمرة في التدهور.

إن الحل السياسي وحده قادر على وضع نهاية دائمة لمعاناة الشعب اليمني. وسيتطلب هذا الحل تأييداً حازماً وبالإجماع من أعضاء مجلس الأمن للجهود التي يبذلها السيد غريفيث – وهو تأييد قائم – ولكن ذلك سيتطلب أيضاً، من ناحية استباقية، رسائل متسقة منا بصورة جماعية إلى أطراف النزاع والجهات الفاعلة الإقليمية على حد سواء.

وفي الوقت الحاضر، لا يعيش اليمن إلا بفضل الجهود الاستثنائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان، والتي أشيد بها. ونؤكد مجدداً بأقوى العبارات: لا بد من احترام أن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون معوقات إلى السكان المحتاجين. إن هذه الالتزامات، وهذا يجب أن يكون محفوراً في أذهاننا، تقع على عاتقنا جميعاً.

تلك هي الروح التي ستواصل فرنسا من خلالها السعي نحو تحقيق الأهداف التي ذكرتها للتو، وعدم ادخار أي جهد فيما نعمل مع جميع الجهات الفاعلة المعنية لتحقيق تلك الغايات.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد في بياني. ولن أكرر التزامنا الراسخ ومواقفنا المعروفة بشأن الحالة الإنسانية والسياسية الأوسع نطاقاً. ومع ذلك، أردت أن آخذ الكلمة للإعراب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مارتن غريفيث، والأهم من ذلك، للجهود العازمة والنشطة التي يبذلها في جنيف.

وعلى الرغم من التحديات والانتكاسات المؤقتة، أعتقد أن من المهم أن أردد ما كان يقول: الأمور صعبة؛ ومن المفهوم أن هناك تحديات بعد سنوات من النزاع وعدم الثقة. ويشجعنا استهلال المشاورات والخطوات التي اتخذت في جنيف. إن المناقشة مع الحكومة في اليمن بشأن أهمية تدابير بناء الثقة المتعلقة

بمطار صنعاء والرحلات الطبية والإفراج عن السجناء والاقتصاد هي خطوة واعدة. ولذلك نثني على الحكومة لمشاركتها البناءة.

وننضم إلى الآخرين في الترحيب بالمشاركة النشطة للفريق الاستشاري التقني للمرأة اليمنية.

ومن المؤسف أن الحوثيين لم يتمكنوا من القدوم إلى جنيف – وهي فرصة كان ينبغي لهم أن يغتنموها. ومع ذلك، يسعدنا أن نشير إلى تقييم المبعوث الخاص بأن هناك رغبة في الدفع بالعملية السياسية قدماً، ونحثّ الأطراف بقوة على المشاركة. ونؤيد النهج الذي حدده السيد غريفيث اليوم للمضي قدماً بالسفر إلى صنعاء والمنطقة لمواصلة المشاورات السياسية بناء على المناقشات التي جرت في جنيف.

ومع ذلك، بات من الأهمية بمكان، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يظل التركيز على المسار السياسي. ومن هذا المنطلق، نشعر بالقلق إزاء الهجمات الصاروخية ضد المملكة العربية السعودية، والتصعيد الأخير في الحديدة، والتقارير عن الاشتباكات المكثفة والضربات الجوية، فضلاً عن الاضطرابات في الجنوب. ومرة أخرى، كل ذلك يؤدي إلى مستويات غير مقبولة من الإصابات في صفوف المدنيين. ولذلك فإننا مرة أخرى نُذكّر الأطراف بأن التصعيد الكامل النطاق في الحديدة سيؤدي إلى زيادة تفاقم الكارثة الإنسانية والمخاطرة بمئات الآلاف من الأرواح، بينما يقوض بوضوح العملية السياسية. إن موانئ اليمن، بما في ذلك الحديدة والصليف، يجب أن تظل مفتوحة وفي الخدمة لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية والواردات التجارية.

وقد حان الوقت الآن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً لتجديد دعمنا للمبعوث الخاص للأمم المتحدة ودعوة الأطراف إلى التهدئة، واحترام القانون الدولي الإنساني، وضمان المساءلة والمشاركة الشاملة في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة دون شروط مسبقة. وإذا كان لنا أن نعرب عن ذلك من خلال بيان صحفي أو ما شابه، على النحو الذي اقترحه زميلي البريطاني، فسنكون مؤيدين لذلك.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة، وللسيد غريفيث على إحاطته الإعلامية الهامة. ونود أن نشيد بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص وندعمها في السعي إلى تحقيق السلام الدائم في اليمن. ونتفق معه في أنه على الرغم من الصعوبات القائمة، توجد أرضية مشتركة يمكن أن يلتقي حولها اليمنيون للتوصل إلى حل سلمي. وهذا أمر لم يكن في إمكاننا قوله في بداية هذا العام.

ويساورنا القلق من أنه لم يتسنّ الشروع في مشاورات جنيف كما كان مقرراً نظراً لغياب وفد الحوثيين. ونرى ذلك انتكاسة يجب التغلب عليها. ولكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يُفسَّر على أنه مبرر لتصاعد القتال. ويجب أن نضع في الاعتبار المسؤولية عن منع أي تفاقم للحالة، التي صارت بالفعل أسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم. بل على العكس من ذلك، ينبغي لتعقيد السياق والريبة والتباعد بين الأطراف أن تحفزنا على أن نكثّف جهودنا لإيصالهم إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة.

وفي ظل هذه الخلفية، يجب أن نسجّل قلقنا إزاء تصاعد العنف المشهود في الأيام الأخيرة وتكلفته من الناحية الإنسانية. ومن مسؤوليتنا حماية السكان المدنيين، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. ونُشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب، أو تكرار للفظائع ضد السكان المدنيين، على غرار ما حدث في الشهر الماضي، بما في ذلك الهجوم الذي أودى بحياة العشرات من الأطفال، فضلاً عن الإرهاب والهجمات العشوائية ضد أراضي المملكة العربية السعودية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام بيرو بتحقيق سلام دائم في اليمن يُنهي الكارثة الإنسانية، ويعزز الاستقرار الإقليمي، ويضمن المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت.

السيدة كوردوبا صوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا ممتنون للإحاطة الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام اليمن السيد مارتن غريفيث. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب له عن دعمنا الكامل في أداء مهامه وفي جهوده الدؤوبة الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع في اليمن.

ونحيط علماً بنتائج المشاورات التي عُقدت في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، بالرغم من أن جميع الأطراف المعنيّة لم تكن موجودة. ومع ذلك، فإننا نعترف بالصلاحية والمشروعية الكاملة لعملية المشاورات والحوار بصفتها السبيل الوحيد للمضي قدماً في عملية التفاوض السياسي نحو التوصل إلى حل سلمي للحالة في اليمن. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف والجهات الفاعلة ذات الصلة إلى المشاركة والمساهمة بشكل بنّاء في عملية الحوار وتجنّب خطاب المواجهة والعنف.

وكما أشار المبعوث الخاص، هناك بلا شك حاجة حقيقية إلى العمل بشأن تدابير بناء الثقة للتقريب بين الأطراف، ويجب تكثيف الحوار بشأن القضايا الرئيسية، مثل فتح الطرق والمحاور المؤدية لتحسين إيصال المساعدة الإنسانية والطبية، وإعادة فتح مطار صنعاء بصورة دائمة، وقبل كل شيء، الوصول إلى مناطق النزاع، الأمر الذي يشمل استقرار ميناء الحديدة وعودته إلى الخدمة بصورة كاملة.

ومن المهم أيضاً التأكيد للأطراف على أن أي هجوم أو حملة عسكرية تستهدف المدنيين أو الأماكن العامة أو المساكن أو المراكز الصحية والطبية والتعليمية، فضلاً عن إطلاق القذائف ونشر الألغام المضادة للأفراد، هو أمر مخالف للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولذلك فإننا ندعوهم إلى احترام المبادئ والقواعد الأساسية للتمييز والتناسب والحيطة في الحملات العسكرية التي يشنونها، مع تجنب التسبب في معاناة لا داعي لها للسكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال.

ونكرر مرة أخرى أنه لا يوجد حل عسكري أو تصادمي للنزاع في اليمن. ولذلك السبب، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية وقف العنف والالتزام بالامتثال لمحتويات البيانين الرئاسيين للمجلس المؤرخين ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/PRST/2018/5) و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (S/PRST/2017/7) والتنفيذ الكامل لأحكام القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، مع التخلّي عن جميع الشروط المسبقة لبدء الحوار، ووقف الأعمال العدائية فوراً، والالتزام بإنشاء عملية تفاوض تسمح بالاتفاق على التوصل إلى حل سياسي يلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته في ظل احترام سيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. وفي هذا الصدد، نتذكر كلمات الأمين العام في ١٣ نيسان/أبريل هنا في هذه القاعة:

> ”لا يوجد سوى مسار واحد لإنهاء النزاع اليمني ومعالجة الأزمة الإنسانية: التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية من خلال الحوار الشامل للجميع بين الأطراف اليمنية.“ (S/PV.2318، الصفحة ٢)

وأخيرا، وبغية تحقيق هذا الهدف، يكرر وفد بلدي التأكيد على دعمه الشديد لجهود الوساطة والحوار التي بدأها المبعوث الخاص ويواصل التفاعل مع الأطراف.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن التقدير للمبعوث الخاص مارتن غريفيث على بيانه الواضح والشامل وجهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي وإنساني في اليمن. كما يرحب وفد بلدي بالممثل الدائم لليمن، سعادة السفير أحمد بن مبارك، في القاعة.

تتابع كازاخستان عن كثب التطورات الأخيرة وتود أن تتناول النقطتين التاليتين.

أولا، على المسار السياسي، نلاحظ أهمية مواصلة السعي لتحقيق سلام مستدام ومنع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السياسية والدبلوماسية، بما في ذلك تدابير بناء الثقة، على نحو ما ذكر اليوم المبعوث الخاص والممثل الدائم للسويد، وهي أمور بالغة الأهمية بالنسبة لنا أيضا، بصفتنا البلد الذي أنشأ المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وهي منظمة لوضع تدابير بناء الثقة في آسيا. وهذا من شأنه تعزيز الثقة عن طريق الجمع بين الأطراف حول الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والتنمية.

إننا نتابع عن كثب الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة مؤخرا في جنيف وصنعاء والرياض، وقريبا في مسقط، لإقناع الأطراف المتحاربة بالعودة إلى المفاوضات الصعبة التي تشتد الحاجة إليها. ومما لا شك فيه أن التحركات الدبلوماسية التي يقودها المبعوث الخاص قد ساعدت اليمن كثيرا، في الحديدة على وجه الخصوص. وتؤيد كازاخستان الجهود التي تبذلها البلدان والأطراف المهتمة بالتوصل إلى مسار سياسي من خلال المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية كاملة وعادلة، بما في ذلك في المشاورات السياسية في جنيف. وهذا هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يحافظ على سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وتحقيق مصالح وتطلعات شعبه.

ثانيا، فيما يتعلق بالبعد الإنساني، نعرب عن تأييدنا للنداءات المتكررة التي أطلقتها الأمم المتحدة لجميع الأطراف لحماية أرواح المدنيين، ومنع وقوع الوفيات والإصابات، والسماح بحرية الحركة، وحماية المستشفيات والعيادات والمدارس. وينبغي أن يتم ذلك وفقا للأنواع ذات الصلة من القانون الدولي. ولذلك، نلاحظ ونرحب بالجهود المنسقة التي تبذلها الجهات المعنية - وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ودول الخليج - لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سكان الحديدة. وتحيي كازاخستان العمل المتفاني الذي يقوم به الشركاء في المجال الإنساني الذين يقدمون الغذاء والمياه ومستلزمات الطوارئ والنقود والرعاية الصحية. ومن دواعي أسفنا العميق أنه لا يزال ٧٥ في المائة من السكان اليمنيين بحاجة إلى الحماية من سوء التغذية، والكوليرا وغيرها من الأمراض، التي قتلت الآلاف من المدنيين أو أصيبوا بها، لا سيما بعد موسم صيف شديدة الحرارة. وعلى هذا الأساس، فإننا نعرب عن الأمل في توفير الحماية الكاملة للهياكل الأساسية الصحية الحرجة، ولا سيما مراكز الصحة الإنجابية ومرافق الصرف الصحي والمصانع والمحطات التي توفر المياه للسكان.

وأخيرا، تدعم كازاخستان المبعوث الخاص وفريقه القدير، وكذلك جهودهم الدؤوبة من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل، بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية المهتمة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يطيب لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد غريفيث على إحاطته الإعلامية الشاملة.

نرحب بعملية المشاورات مع الأطراف في النزاع التي أطلقت في الأسبوع الماضي في جنيف، وهو ما نعتبره خطوة هامة نحو إعادة إطلاق عملية سياسية في اليمن. ونشيد بأن تدابير بناء الثقة الأساسية - بما فيها، ضمن أمور أخرى، الإفراج عن السجناء، وإعادة فتح مطار صنعاء، والمسائل الاقتصادية - قد نوقشت مع ممثلي الحكومة اليمنية. كما نرحب بإجراء مشاورات مع مجموعة من النساء اليمنيات ونشجع ذلك، ونثني على الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لضمان أن تكون العملية شاملة للجميع. ومع ذلك، وفي حين أننا نأسف لعدم وجود ممثلي الحوثيين في جنيف، لا ينبغي أن يعتبر ذلك عقبة أمام مواصلة النهوض بحوار سياسي.

ومن الأهمية بمكان إحياء العملية السياسية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي لإيجاد حل شامل طويل الأمد للنزاع، ويجب أن تكون تلك هي الأولوية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية. ولذلك،

فإننا نتوقع أن يضاعف الأطراف جهودهم من أجل تحقيق هذا الهدف. ونحثهم على مواصلة العمل مع السيد غريفيث بحسن نية ودون شروط مسبقة، وإبداء مزيد من المرونة تجاه مقترحاته. ونتطلع إلى مواصلة المشاورات في مسقط وصنعاء.

وعلى الرغم من التقدم المحرز على المسار السياسي، فقد أصبح القتال في اليمن أكثر شدة في الأسابيع القليلة الماضية. إننا نشعر بالجزع إزاء استمرار وورود تقارير عن الهجمات التي تسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين. وتدين بولندا جميع الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين، التي تتم في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. ونحث الأطراف على التهدئة والامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة العنف. ونحث الأطراف على التقيد بمبادئ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المبادئ الأساسية للتناسب والتمييز في الهجوم، وكفالة حماية المدنيين. كما نتوقع أن يكفلوا أن تظل جميع موانئ اليمن، بما في ذلك الحديدة والسليف ورأس عيسى، مفتوحة وتعمل بكامل طاقتها، وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أنه لا يمكن أن يكون هناك سوى حل سياسي للنزاع في اليمن، وبالإعراب مرة أخرى عن دعم بولندا الكامل للمبعوث الخاص مارتن غريفيث والجهود التي يبذلها للتوصل إلى حل سياسي شامل لتلك الأزمة.

السيد العتيبي (الكويت): سيدتي الرئيسة. نتقدم، في البداية، بالشكر للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، على إحاطته الإعلامية، مؤكدين دعمنا وثقتنا الكاملة للجهود التي يبذلها. وكذلك الشكر موصول لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين على الأرض هناك، معربين عن تقديرنا لكل ما يقدمونه من أعمال وتضحيات.

لقد استمعنا باهتمام للإحاطة الإعلامية للسيد مارتن غريفيث التيقدمها حول ما صاحب جهود الأمم المتحدة الرامية لعقد جولة المشاورات للأطراف اليمنية في جنيف، والتي للأسف لم يكتب لها النجاح نظرا لغياب جماعة الحوثي عن المشاركة فيها رغم توافر جميع الظروف الملائمة لعقدها ومحاولة عدد من الأطراف تذليل كافة العقبات لضمان مشاركتها.

لقد أثبتت جولة المشاورات، رغم عدم عقدها، من هو الطرف الساعي للحل السياسي السلمي المرتكز على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والطرف الذي لا يرغب في إحراز أي تقدم في العملية السياسية في اليمن ويعيق الجهود الدولية والإقليمية الرامية لتغليب الحل السياسي، وهو بذلك يعمل على إطالة أمد هذه الأزمة وما يترتب على ذلك من تفاقم المعاناة الإنسانية للشعب اليمني الشقيق الذي يتطلع لحياة يسودها الأمن والاستقرار.

لقد كان تغيب جماعة الحوثي عن المشاركة في جولة المشاورات بمثابة تجاهل للبيانات الصادرة عن المجلس التي عبرت عن دعمها لعقد هذه المشاورات وطالبت كافة الأطراف بالمشاركة وبشكل بناء فيها، مما يتوجب على مجلس الأمن الآن الاضطلاع بمسؤولياته في ضرورة التأكيد على التنفيذ الكامل لهذه القرارات بما يحقق أمن اليمن واستقراره، وتغليب الحل السياسي القائم على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي: مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

لقد أثبتت مجددا دول تحالف دعم الشرعية في اليمن دعمها الواضح لجهود الأمم المتحدة وللمبعوث الخاص للأمين العام، من خلال تأكيداتها المعلنة بدعم الحل السياسي وحضورها لجولة المشاورات، حيث قامت بإرسال سفرائها المعتمدين لدى اليمن بغرض المشاركة في جلسات الإحاطة التي كان من المزمع أن يقدمها السيد مارتن غريفيث على هامش تلك المشاورات.

وكذلك لإعلانها منح تصريح للطائرة التي ستقل وفد جماعة الحوثي المشارك في المشاورات. هذا بالإضافة لوقفها لعملياتها العسكرية في الحديدة والهادفة لإفساح المجال للجهود الدولية الساعية لتعزيز عملية السلام في اليمن.

وقد دأب مجلس الأمن، في مختلف مخرجاته، على التأكيد بأن الحل الأمثل لمواجهة أي نزاع يكمن في معالجة الأسباب الجذرية له. ولا يخفى على أحد بأن أساس النزاع في اليمن يعود لانقلاب جماعة الحوثي على الشرعية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. لذلك وفي سبيل ضمان التنفيذ الكامل لمخرجات مجلس الأمن يتوجب عليه السعي للعمل وبروح تسودها المسؤولية الجماعية لتفعيل قراراته ونقلها من مادة مقروءة إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع.

نؤكد مجددا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والتي تعكس الرغبة الدولية في إيجاد حل سياسي للأزمة هناك قائم على المرجعيات الثلاث سالفة الذكر. وبما ينهي المعاناة الإنسانية للشعب اليمني الشقيق، ويوقف التهديدات للأمن الدولي والإقليمي الذي يمثله استمرار جماعة الحوثي في استهداف أراض المملكة العربية السعودية بالصواريخ الباليستية وتهديدها لسلامة الملاحة البحرية الدولية في باب المندب والبحر الأحمر.

وفي الختام، السيدة الرئيسة، وبالنسبة لعزم بريطانيا تقديم عناصر للصحافة، فإننا نرحب بذلك.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا أن أشكر وفد المملكة المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة ووفد الولايات المتحدة على عقدها. ونحن ممتنون أيضا للسيد مارتن غريفيث على إحاطته الإعلامية الممتازة والمفيدة، وعلى عمله الدؤوب من أجل تحقيق السلام في اليمن.

في آب/أغسطس، أعرب وفد جمهورية غينيا الاستوائية عن دعمه للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن في إجراء مشاورات مع الأطراف المتحاربة، في ٦ أيلول/سبتمبر في جنيف، للشروع في تدابير بناء الثقة من أجل عملية السلام. وفي ذلك الصدد، ندعم جهود السيد غريفيث للإشراف على المشاورات وكل ما تمكن من تحقيقه في اجتماعاته مع وفد الحكومة اليمنية برئاسة وزير الخارجية اليمني. وفي الوقت نفسه، نعرب عن قلقنا من غياب وفد الحوثيين عن ذلك الاجتماع الهام جدا. وبالنسبة لنا، فإن مؤتمر جنيف مثل فرصة للأطراف المتحاربة لبدء ودعم عملية جديدة لن تساعد فحسب على وقف الأعمال العدائية، بل تمهد الطريق نحو تيسير المفاوضات المفضية إلى مصالحة الأطراف وتحقيق السلام الدائم والمستدام في اليمن.

وغينيا الاستوائية تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الهشة للمدنيين في الصراع الذي استمر ما يقرب من ثلاث سنوات، في ظل غياب حل فوري في الأفق، وهو ما سيطيل بوضوح معاناة أشد الفئات ضعفا - وهم السكان المدنيون العزل. ولذلك، فإن وفد بلدي يدعو جميع الأطراف المعنية في النزاع - تمشيا مع نتائج الاجتماع الذي عقد في جنيف - إلى فهم أن عملية سياسية تتسم بالحوار الصريح والشامل، مع احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم للأزمة.

وكما أظهرت الحقائق على أرض الواقع مرارا، لا يوجد حل عسكري للنزاع، ووفد بلدي يدين إدانة قاطعة أي شكل من أشكال العنف يستهدف السكان المدنيين. وعلى العكس من ذلك، نعتقد أنه يجب إتاحة حصول المدنيين على المساعدات الإنسانية.

وفي الختام، نشيد بالعمل الذي يقوم به مجلس الأمن ونحن ممتنون لذلك، والذي على الرغم من الصعوبات التي يواجهها،

لا يزال يسعى دون كلل إلى حلول لاستعادة السلام والاستقرار في اليمن.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن لتقديم معلومات مستكملة لنا عن آخر التطورات في النزاع اليمني، ولا سيما فيما يتعلق باستمرار القتال بين القوات الحكومية والمتمردين الحوثيين والعملية السياسية للخروج من الأزمة والحالة الإنسانية. ويشكر وفد بلدي السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، على إحاطته الإعلامية الممتازة.

وبالرغم من نداءات المجتمع الدولي إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، لا يزال القتال مستمرا، ولا سيما في ميناء مدينة الحديدة الاستراتيجي، والذي شكل منذ ٨ أيلول/سبتمبر مسرحا للاشتباكات عنيفة بين القوات الموالية للحكومة والمتمردين الحوثيين. واستنادا إلى التقارير الواردة من المصادر الطبية والمستشفيات، يشمل عدد الضحايا ٨٤ قتيلا من المقاتلين، من بينهم ٧٣ قتيلا ينتمون للمتمردين الحوثيين و ١١ قتيلا من أفراد القوات الموالية للحكومة. وبوجه عام، تقدر الأمم المتحدة أن النزاع قد حصد ٦٦٠ ٦ من الضحايا المدنيين من آذار/مارس ٢٠١٥ إلى آب/أغسطس ٢٠١٨، على الرغم من أن مستويات العنف خلال الاشتباكات والطابع المعقد للأسلحة والأساليب التي يستخدمها المتحاربون قد تقودنا إلى الاعتقاد بأن عدد الضحايا كان يمكن أن يكون أعلى من ذلك. وفيما يتعلق بالأعمال الوحشية التي ارتكبت في جميع أنحاء اليمن منذ بداية النزاع في ٢٠١٤، تدعو كوت ديفوار إلى محاسبة المسؤولين عن تلك الأفعال وإلى احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني. كما أن بلدي يحثها على الامتناع عن عرقلة إيصال المعونات الإنسانية بأي شكل من الأشكال، والذي يمكن المحاسبة عليه بموجب القانون الدولي أمام المحاكم المختصة الدولية ذات الصلة.

وبالإضافة إلى الخسائر الفادحة الناجمة عن الاشتباكات وعواقبها الإنسانية، حالة الجمود في محادثات جنيف بين ممثلي الحكومة اليمنية والحوثيين مصدر قلق كبير لكوت ديفوار. والأمل في استئناف الحوار فيما بين الأخوة الأعداء اليمنيين تبدد بسرعة بسبب غياب ممثلي قوات المتمردين في المفاوضات المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر في جنيف. وبالرغم من هذا الفشل واستشراء التشاؤم بشأن احتمالات استئناف المفاوضات بسرعة، يعتقد وفد بلدي أن على الأمم المتحدة أن تستخدم كل الوسائل المتاحة لها في إطار الدبلوماسية الوقائية للجمع بين أطراف النزاع لاستئناف المحادثات. وتحقيقا لهذه الغاية، يشجع وفد بلدي عمل السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ويحثه على مواصلة ما يبذله من جهود الوساطة والمساعي الحميدة في اتصالاته مع ممثلي الحكومة اليمنية والحوثيين. ونغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى اضطلاع الجهات الفاعلة الإقليمية بدور أكبر في هذا الجهد، ولا سيما المنظمات الإقليمية، في العمل بجد من أجل تعزيز الحوار بهدف التوصل إلى حل للأزمة اليمنية.

إن إيمان بلدي بالحوار باعتباره من الوسائل السلمية لتسوية النزاعات وأكثر الأدوات فعالية للدبلوماسية الوقائية يدفعنا إلى الاعتقاد باقتناع راسخ بأنه لن يكون هناك سلام دائم في اليمن دون عملية سياسية شاملة للجميع. إن كوت ديفوار تدعو مرة أخرى الأطراف المتحاربة إلى إلقاء أسلحتها لتهيئة بيئة مواتية لاستئناف المحادثات، وهو السبيل الوحيد للخروج من المأزق الحالي وتحويل الآمال في إحلال سلام دائم إلى واقع يتوق إليه ملايين اليمنيين.

السيدنيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المملكة المتحدة على عقد جلسة اليوم. كما نشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، على إحاطته

الإعلامية المفصلة عن العمل مع أطراف النزاع اليمني، بما في ذلك في إطار المشاورات الأخيرة في جنيف.

لقد أسهمت روسيا في تحقيق مبادرة المبعوث الخاص وفي إطلاق عملية التفاوض، وأيدتهما. ونعتقد أن هناك حاجة ماسّة إلى هذا الأمر، وهو فرصة متميزة لإنهاء النزاع الدموي.

ولم نتوقع أنه سيكون من السهل، بل وربما من الممكن، نقل النزاع اليمني إلى المجال السياسي. ونرى أن العملية قد بدأت، ويجب البناء عليها الآن. ونعلق آمالنا علي السيد غريفيث في إقناع الأطراف بأنها بحاجه إلى مواصله العملية السياسية في إطار الدبلوماسية المكوكية وجعلهم يدركون أن الحل العسكري لا يملك مقومات البقاء وليس له مستقبل. من المهم أن يحافظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية.

نحن نرى أن دعم مهمة الوساطة التي يقوم بها، إلى جانب غياب الهجمات وإطلاق القذائف، سيسهم في الحفاظ على حالة من الهدوء حول الحديدة. ويجب على الجميع التحلي بضبط النفس وعدم محاولة تسوية الوضع بالقوة. من الضروري وضع تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن السجناء والمحتجزين. ونود أن نضيف أن من المهم توحيد جهود جميع اليمنيين في مكافحة الإرهاب في شبه الجزيرة العربية، الذي أصبح نطاقه تهديدا.

نعتقد انه لم تجر الاستفادة التامة من إمكانات الدعم الدولي الجماعي لجهود المبعوث الخاص. ونرى أن المطلوب هو صيغةمن صيغ الدعم الفعال والمتوازن والمركز لجهود الأمم المتحدة. من الأهمية بمكان أن تعمل هذه الصيغة على أساس متكامل. نود أن نؤكد أن إيجاد الحلول للنزاع اليمني سيكون إسهاما هاما في استقرار المنطقة دون الإقليمية برمتها.

ونود أن نذكر المجلس بمقترحاتنا للشروع في عملية لوضع مجموعة من تدابير الأمن وبناء الثقة – في الخليج الفارسي، وعلى المدى البعيد، في الشرق الأوسط بأكمله. ومن شأن هيكل كهذا تشارك فيه جميع بلدان المنطقة، بما في ذلك دول الخليج الفارسي وإيران، أن يسهم ليس فقط في تعزيز الأمن في ذلك الجزء من العالم بطريقة شاملة وغير قابلة للتجزئة، ولكن أيضا في تسوية حالات الأزمات المستجدة والطويلة الأمد، بما في ذلك النزاع في اليمن.

يجب أن تفسح التهديدات القائمة والمواجهات المجال للحوار من أجل الحوار والتعاون. وستواصل روسيا، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، جهودها الرامية إلى تطبيق المفهوم الروسي للأمن والتعاون في الخليج الفارسي. ونعتقد أن ذلك ضروري وحسن التوقيت.

في الختام، ندعو جميع الأطراف المشاركة في النزاع اليمني إلى المشاركة بنشاط في جهود الوساطة التي يبذلها السيد غريفيثش. لا يوجد حل عسكري للأزمة اليمنية. ومن جانبنا، سنواصل دعم عمل المبعوث الخاص، جنبا إلى جنب مع جميع أطراف المواجهة في اليمن.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): نشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن على إحاطته الإعلامية ونشيد بجهوده الدؤوبة لتسهيل إعادة إطلاق الحوار بين الأطراف اليمنية. وتأسف الصين لأن الأطراف فشلت في اغتنام الفرصة التي أتاحتها مشاورات جنيف التي رعتها الأمم المتحدة في اليمن، والتي لم تعقد على النحو المقرر. أشار المبعوث الخاص إلى أنه سيواصل الحوار مع الأطراف المختلفة في اليمن بغية إعادتها إلى مسار الحوار السياسي. ونحن نشيد بجهوده.

بعد وقت قصير من تولي السفير الصيني المعَّين حديثا لدى اليمن منصبه، ذهب إلى جنيف للاجتماع مع المبعوث الخاص والجهات المعنية الأخرى، مما يدل على الصين استعداد للمضي

قدما بِهِمَّة بعملية التسوية السياسية. ستواصل الصين تقديم دعمها البنّاء للعملية السياسية اليمنية.

في الوقت الحاضر، فإن النزاع الذي طال أمده وتفاقم الحالة الإنسانية يؤثران بشدة على السلام والاستقرار والأمن الإقليمي. إن الشعب اليمني والمجتمع الدولي يتوقعان تماما أنه يمكن إعادة المسألة اليمنية إلى المسار السياسي. ويحدونا الأمل في أن تواصل الأطراف المؤثرة في دفع الأطراف اليمنية إلى التحلي بروح المصالحة، وتضييق شقة الخلافات فيما بينها والحيلولة دون تصعيد النزاع من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في اليمن في أقرب وقت ممكن.

إن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في اليمن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم اليمن واستقلاله وسيادته وحدته وسلامته الإقليمية. كما ينبغي أن يدعم المساعي الحميدة والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص، ويحث على الاستئناف المبكر للحوار البناء بين اليمنيين، ويبني عملية سياسية مستدامة على أساس قرارات المجلس ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني في اليمن. يمكن التوصل إلى تسوية شاملة للجميع من خلال الحوار والمصالحة.

ومن المهم ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وذلك أمر بالغ الأهمية. وينبغي للأطراف المعنية أن تعمل معا من أجل ضمان وصول المساعدة الإنسانية الآمن وبدون عراقيل، بغية تهيئة الظروف المفضية إلى تخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن. تقف الصين على أهبة الاستعداد، إلى جانب المجتمع الدولي، لدعم المبعوث الخاص في مواصلة دوره البناء في المضي قدما بعملية تسوية المسألة اليمنية.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر وفد المملكة المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة. كما نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث على إحاطته الإعلامية. نحن نواصل دعم جهوده الدؤوبة لتيسير التوصل إلى حل سياسي للأزمة في اليمن، ونثني على مساعيه الدبلوماسية لاستئناف العملية السياسية بعد توقف دام سنتين.

ونحن نعلم أن ذلك لن يكون بالمهمة السهلة، ونتفهم الصعوبات التي يواجهها. ومع ذلك، فإننا نتفق مع المبعوث الخاص على أن مشاورات جنيف تمثل بدء العملية، ونشجعه على الاستمرار في جهوده. ونثني على الحكومة اليمنية لمشاركتها في مشاورات جنيف، وعلى حوارها البنّاء مع المبعوث الخاص بشأن المسائل المتصلة بعملية السلام، ولا سيما بشأن تدابير بناء الثقة.

ومن جهة أخرى، من المؤسف أن الحوثيين لم يحضروا المشاورات. ونفهم أن المبعوث الخاص سيجتمع مع ممثلي الحوثيين في الأيام القادمة، ونأمل أن يبدوا لإرادة السياسية اللازمة من أجل الإجراء حوار مُجدٍ وبنّاء مع المبعوث الخاص.

وفي هذا المنعطف الحاسم، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يواصل دعم المبعوث الخاص، إذ يبذل كل جهد ممكن لاستئناف كامل العملية السياسية التي نعتقد أنها السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب اليمني ومعالجة الشواغل الأمنية المشروعة للجهات الفاعلة الإقليمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر السيد مارتن غريفثس على عودته لتقديم إحاطة إعلامية إلينا. من الواضح أننا نتشاطر شعوره بالإحباط من أن الحوثيين لم يذهبوا إلى جنيف. لقد بذل كل ما بوسعه كي يحضروا إلى هناك. يعلم الحوثيون أن أعضاء مجلس الأمن لن يتسامحوا مع المحاولات الرامية إلى تقويض الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. ولئن كان اجتماع جنيف لم يتحقق كما كنا نأمل، من الملح إيجاد طريقة لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ولهذا

السبب نحن هنا. نريد أن نمنح السيد غريفيث أقوى أشكال الدعم الممكن حتى يتمكن من العودة وإخبار الجميع بأنه قد حصل على التزام بتحقيق السلام في اليمن.

إن المخاطر عالية جدا بالنسبة لجميع الجوانب. ومن الخطأ أن ترفض الأطراف فكرة محادثات السلام وأن تلجأ إلى الخيارات العسكرية. إن التوتر يزداد في جميع أنحاء المنطقة بسبب هذه الحرب. وتستمر الهجمات بالقذائف التسيارية على الأراضي السعودية. وهي تمثل خطرا على حرية الملاحة في البحر الأحمر. وتمتد الفوضى في اليمن عبر حدودها. وقد نكون قاب قوسين أو أدنى من هجوم بالقذائف يشعل أزمة شاملة. وهناك بديلٌ.

كما سمعنا اليوم، هناك درجة ملحوظة من وحدة مجلس الأمن بشأن اليمن. فالجميع حول الطاولة يريد للدبلوماسية أن تنجح. ويجب على الأطراف اتخاذ إجراءات من أجل مساعدة الشعب اليمني. ويمكنهم أن يقوموا بأشياء الآن من شأنها جعل الشعب اليمني في وضع أفضل بدلا من التعجيل بهذه الكارثة الإنسانية.

ويمكنها مساعدة الشعب اليمني من خلال إيجاد طريقة لدفع رواتب المعلمين والسماح للأطفال بالعودة إلى المدرسة، وهي خطوة يمكن لأي والد في هذه القاعة أن يفهمها على الفور.

ويمكنها المساعدة عن طريق إتاحة الوصول إلى الرحلات الجوية الطبية لكي يتمكن اليمنيون العاديون، الذين يحتاجون إلى العلاج الطبي في الخارج، والمصابين بأمراض مثل السرطان أو غسيل، الكلى من الحصول على المساعدة. كما يمكنها تقديم المساعدة من خلال القيام بكل ما في وسعها لتجنب استهداف المدنيين والأهداف المدنية، ومحاسبة المسؤولين عن إصابات المدنيين. ويمكنها المساعدة كذلك، عن طريق ضمان وصول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية المنقذة للحياة إلى اليمنيين المحتاجين لها عبر جميع موانئ البلد، بما في ذلك الحديدة.

إننا نعلم أن السيد غريفيث يعمل بشأن العديد من هذه النقاط، بالإضافة إلى آخرين. ونحث الأطراف على إحراز تقدم سريع لإنجاز تلك الأمور قبل عقد جولة جديدة من المحادثات. ولا ينبغي أن يكون هناك شك في الثقة التي لدى مجلس الأمن في مارتن غريفيث. والوقت يمر وصبرنا ينفد. وسيكون من الحكمة أن تعمل جميع الأطراف مع مارتن وتتواصل معه على الفور.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد بن مبارك (اليمن): سعادة السفيرة نيكي هيلي الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة رئيسة مجلس الأمن، سعادة السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمن،اسمحوا لي سعادة السفيرة أن أهنئكم على توليكم لأعمال المجلس لهذا الشهر وأن أعبر لكم عن خالص أمنياتي لوفد الولايات المتحدة بالتوفيق والسداد الذي طالما عهدناه من جانبكم، وأن أتقدم لكم بالشكر الجزيل لإتاحتكم الفرصة لنا للحديث أمام مجلسكم الموقر. كما لا يسعني في هذه الذكرى الحزينة على الشعب الأمريكي الصديق إلا أن أتقدم بالتعازي والمواساة للشعب والحكومة الأمريكيين، ولأسر ضحايا الهجوم الإرهابي في ذكرى ١١ أيلول/سبتمبر. ولا يفوتني أن أشكر سعادة السفيرة كارين بيرس مندوبة المملكة المتحدة على إدارتها الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

توجه وفد الحكومة اليمنية بنوايا صادقة إلى مشاورات جنيف في الوقت والمكان المقررين وهو محملٌ بآلام اليمنيين وآمالهم في تحقيق تقدم ملموس ينعكس إيجابيا على حياتهم، ومنذ اللحظة الأولى التي دعا فيها السيد مارتن غريفيث إلى عقد هذه المشاورات حرص فخامة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية شخصياً على إنجاحها، وظل على تواصل مباشر ومكثف مع فريقنا للمشاورات، وكذا مع أبناء الشعب

اليمني ليحيي فيهم الأمل نحو سلام منشود طال انتظارهم له. لقد قدمت وستقدم الحكومة اليمنية للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، كل الدعم تقديراً لجهوده للدفع بعملية السلام ومحاولاته الصادقة لجمع وفد الحكومة اليمنية مع الطرف الإنقلابي بعد غياب دام لأكثر من عامين، واستعدادنا الدائم للانخراط في أية جهود تصب في إحياء السلام على طريق استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب. وقد أشرف مجلسكم الموقر هذا، بحرص واهتمام بالغين على هذه العملية وأصدر بياناً صحفياً عشية يوم المحادثات كرر فيه الدعوة إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وبياناته، بما في ذلك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). كما دعا فيه الأطراف إلى اغتنام الفرصة لتهدئة التوترات والمشاركة الكاملة والبناءة وبحسن نية من أجل بناء الثقة والقيام بالخطوة الأولى لإنهاء الصراع الذي جلب الألم الشديد والمعاناة الإنسانية للشعب اليمني، وقوبل ذلك باللامسوؤلية والاستهتار المعهودين من قبل الحوثيين وهو السلوك الذي أصبح جلياً للمجتمع الدولي، ولم يعد يخفى على أحد، وهم بذلك يستثمرون الحرص والاهتمام الدولي بالوضع الإنساني وإحلال السلام في اليمن وتجنب الحل العسكري بالمزيد من التعنت والغطرسة، وهذا أمر غالباً ما تقرأه خطأ تلك المليشيات من بعض التقارير المنحازة التي تصدر عن بعض المؤسسات الأممية. وأذكّر مجلسكم برسالتنا إليكم بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس وبأيام قليلة قبل انطلاق المشاورات حول لقاء رئيس وفد الانقلابيين بحسن نصر الله، وقلنا إن ذلك مؤشر سيكون له تأثيراته السلبية على المشاورات ويبين مدى ارتباط هذه الجماعة بالأجندات الإيرانية وامتداداتها في المنطقة وسعيها لتنفيذ النموذج الإيراني في اليمن، وهو أمر لا يمكن للشعب اليمني وقيادته القبول به. لقد أكدت حكومة بلادي وقبل توجه وفدها إلى جنيف على ضرورة إعطاء الأولوية لإجراءات بناء الثقة التي سبق وأن تم الاتفاق عليها في مشاورات بييل، في العام ٢٠١٥، مع ضرورة التركيز على الجانب الإنساني كالإفراج عن المعتقلين والاسرى وضمان تدفق المعونات الإنسانية بدون أي تدخل أو عرقلة، ومناقشة التدابير التي من شأنها بناء قدرات البنك المركزي اليمني للتخفيف من معاناة المواطنين والتمكن من استئناف عملية دفع المرتبات، وتفاعلت الحكومة بإيجابية مع هذه القضايا مع مكتب المبعوث الخاص.

يحاول الحوثيون فرض شروط مسبقة لعرقلة مشاركتهم في كل جولة من جولات السلام، وتقويض جهود المبعوث بافتعال أزمات وممارسات تعطيليه بالرغم من كل المرونة والتسهيلات اللوجستية التي قدمها مكتب المبعوث الخاص وتحالف استعادة الشرعية في اليمن، وممارسة التحالف لأقصى درجات ضبط النفس وخفض التصعيد والذي قوبل باستمرار إطلاق الصواريخ الباليستية على المدن الآهلة بالسكان في اليمن والمملكة العربية السعودية. إنه لمن المؤسف وغير المفهوم أن يتم استخدام توصيف غير دقيق وعبارات فضفاضة لتبرير هذا السلوك الذي يمثل تحدياً واضحاً للمجتمع الدولي، إن أي تماهٍ أو عدم دقة في توصيف ما حصل ويحصل في اليمن لن يساعد مطلقا على إنهاء هذه الأزمة، لأن ما حصل ببساطة ليس صراعاً بين أطراف نزاع كما يرغب البعض في توصيفه، بل إنه انقلاب على شرعية دستورية تم انتخابها بأغلبية ساحقة من أبناء الشعب اليمني بعد تسوية سياسية جامعة أعقبها حوار وطني شامل، إنه انقلاب قادته جماعة عقائدية مسلحة تستعلي على اليمنيين وتؤمن بأحقية حكمها، وفقاً لنظرية الاصطفاء الإلهي. ولذلك، ومنذ اليوم الأول للانقلاب لم تسع هذه الجماعة لإسقاط الحكومة أو حتى الدولة فحسب، بل عملت على ضرب أسسها وتغيير ملامحها الوطنية، ودأبت على تنفيذ برامج عقائدية ذات طابع سلالي وطائفي تستهدف تغيير قواسم التعايش بين اليمنيين وتدمير نسيجهم الاجتماعي وضرب ثوابتهم الوطنية.

ومن هنا، وباسم حكومة بلادي وبحق معاناة الأمهات الثكالى والأطفال القتلى وأنّات الجرحى والمشردين والمعتقلين،

أكرر دعوتنا الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى الوقوف أمام مسؤولياته المباشرة في تنفيذ القرارات الدولية وإجبار هذه الجماعة الانقلابية على الخضوع لإرادة أبناء الشعب اليمني ورغبات المجتمع الدولي للتوصل إلى سلام مستدام مبني على المرجعيات الثلاث وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن وعلى رأسها القرار الدولي ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ويصادف هذا الشهر ذكرى ثورة الـ ٢٦ من أيلول/سبتمبر المجيدة، التي راهن اليمنيون على أهدافها لإنهاء الطائفية والسلالية التي هيمنت على الحكم الإمامي البائد وتحاول هذه الجماعة إعادة إحيائها، لكنني أؤكد لكم أن هذا لن يكون وستظل ثورتي شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وأهدافهما الخالدة التي كتبت بدماء ونضالات أبناء الشعب اليمني هي المشروع الذي نؤمن به وندافع عنه. وقبل أن أختم حديثي إليكم أيها السادة الكرام وددت أن أريكم هذه الصورة التي تغني عن ألف كلمة ومعنى، إنها صورة للطفل عبد الرحمن أكرم عطران، طفل يمني يبلغ من العمر عشر سنوات، توفي قبل يومين بسبب طلق ناري في رأسه وذلك لأن كرة القدم خاصته لامست قدم قيادي حوثي بالخطأ، فما كان منه إلا أن انتزع سلاحه وأطلق رصاصة في رأس هذا الطفل وذلك في مدينة إب وهذا إبن أحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء. إلى متى أيها السادة ستستمر معاناة الأطفال والنساء بسبب جماعة انقلابية تتحدى العالم أجمع لمحاولة فرض شريعة الغاب، إلى متى أيها السادة الكرام؟

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في القائمة. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٠.